جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: السياسات الاقتصادية في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري

المحاضرة الرابعة

تحديات ورهانات السياسات الاقتصادية في الجزائر

أولا: التحديات التنمية للسياسات الاقتصادية في الجزائر:

-تغير أسس التنمية منذ الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق؛

-عملية الاصلاح الاقتصادي كانت من منطلق خارجي أي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالرغم من تحقيقه لجزء هام من الاستقرار والتوازن للنشاط الاقتصادي، من خلال انخفاض مستويات التضخم والارتفاع في معدلات النمو، لكن يبقى لهذه التحسينات أعباء اجتماعية، أهمها ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات القدرة الشرائية بسبب رفع الدعم عن المواد الأساسية لاستهلاك، بالإضافة إلى التخفيض التدريجي لقيمة العملة بـ50% .

-هيمنة قطاع المحروقات والنمط الريعي للاقتصاد الوطني، حيث تمثل المحروقات نسبة 60% من إجمالي الصادرات، مما يشكل خطرا في حال انخفاض أسعار البترول وهو ما حدث في نهاية 2014.

-عدم التنسيق بين القطاعات الرئيسية المنتجة: الصناعة، الفلاحة....

إن كل هذه التحديات، طرحت العديد من المشاكل على مختلف المستويات، من أهمها:

*ثقل المديونية الخارجية؛

*تفاقم مشاكل البطالة وسوء الحالة الاجتماعية؛

*-تخلف الإدارة وبيروقراطيتها والاستعمال غير الصائب لنتائج التنمية الاقتصادية، مما أفرز خلال في بنية الطلب الداخلي وتذبذب في نشاط الاستهلاك.

في هذا السياق، سعت الجزائر إلى تبني سياسة الدفاع الاقتصادي كسياسية اقتصادية من أجل مواجهة الصعوبات والتحديات التي تهدد استقرار اقتصادها الوطني.

ثانيا: الرهانات المستقبلية : سياسة الدفاع الاقتصادي

1-مفهوم الدفاع الاقتصادي: يعد أحد المقاربات التي أصبحت تركز عليها مضامين مفهوم الدفاع الوطني، باعتبارها متغيرات أساسية لتحديد الاستراتيجيات وضبط الأطر لضمان الأمن والدفاع عن الوطن.

يتمثل الدفاع الاقتصادي في "السياسات والاستراتيجيات العمومية الضرورية لضمان وتوفير الموارد والقدرات التي تكفل معيشة المجتمع، واستعمالها العقلاني والحفاظ عليها وتنميتها لخدمة مصالح الأمة وضمان حماية كيان الدولة وأمنها واستقرارها واستغلالها".

غير أنه في أرض الواقع صعب التجسيد لأنه عملية معقدة وشائكة ومستمرة في آن واحد، إذ يرتبط بعدة جوانب أهمها مجابهة المخاطر والتهديدات التي تمس الاقتصاد الوطني وتعيق نشاطه، أو على الأقل التقليل من نتائجها السلبية، خاصة إذا كان الاقتصاد ضعيفا ويعاني هشاشة ووضع مجموعة من الآليات المساهمة في تحسين أداءه سيما في زمن الأزمات، مما يستلزم وضع استراتيجية للدفاع الاقتصادي تتجسد في مبدأين:

-**مبدأ الوقاية:** ذو طبيعة تشريعية-قانونية، وهدفه وقائي، يتوقف على الضوابط والآليات القانونية والتنظيمية لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر والأزمات والتهديدات .

-**مبدأ الاحتياط:** له بعد فلسفي معياري، هدفه احترازي يكون مداه المستقبل، يقوم على أساس التوقع والاستشراف، يرتكز على مختلف الهيئات والأجهزة والمؤسسات في مجال الدراسة والبحث والاستشراف.

2-آليات الدفاع الاقتصادي لحماية الاقتصاد الوطني:

أ-التوجيه والسيطرة:

هو نوع من الهيمنة والتنظيم أو الضبط، لا سيما في البلدان النامية، على غرار الجزائر، يقوم مفهومه الأساسي على قيام المنظم بتحديد الخطوات التي يتعين على الأعوان الاقتصاديين فرادى القيام بها لحل مشكلة ما، حيث يقوم بجمع المعلومات الضرورية لكي يقرر بشأن الخطوات الملموسة للسيطرة على ظاهرة معينة، (افعل ولا تفعل) وعادة ما يكون المنظم واضحا في تحديد الخطوات الواجب اتباعها، وأفضل تشبيه لنمك التوجيه والسيطرة هو التخطيط المركزي، حيث ساد هذا النمط كثيرا في الجزائر في إدارة الاقتصاد ومازال إلى يومنا هذا، ويبرز جليا في السياسة النقدية والمنظومة المصرفية وإدارة التجارة الخارجية.

ب-الحوافز الاقتصادية:

تقوم على النقيض من التوجيه والسيطرة بتقديم مكافآت أو فرض غرامات على الأعوان الاقتصاديين حتى يفعلوا أو لا يفعلوا الأمور التي يراها المنظم أنها تخدم أو لا تخدم الصالح العام، فبدلا من مراقبة العون الاقتصادي وإملاء عليه ما يجب وما لا يجب أن يقوم به، يمكن للمنظم أن يقدم مكافأة أو غرامة مالية مرتفعة على السلوك الجيد، يشيع هذا الأسلوب في الدول المتقدمة (اقتصاد السوق)، ويظهر هذا النمط في الجزائر ضمن بعض المجالات الاقتصادية على رأسها الاستثمار، (المحلي لاستقطار الاستثمار الأجنبي) ....

مخطط يوضح مجموع آليات السياسة الاقتصادية التنموية؛ عملها وأهدافها